



من صور الاشتباكات على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية (نقلًا عن "يسرائيل هيوم")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- عاموس هرئيل: بايدن يريد السماح للجيش الإسرائيلي باستنفاد العملية ضد "حماس"،
لكنه يضع ثمنًا واضحاً 2
- نير دفوري: لا يوجد حل آخر – الحل الوحيد الذي يمكنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح
المخطوفين 4
- تسفي برئيل: لا توجد قناة داخلية أو دولية يمكن أن تؤدي إلى إقامة منطقة أمنية في لبنان 6
- رام كوهين: سلطة فلسطينية قادرة على العمل، هي مصلحة إسرائيلية حيوية في الوقت
الراهن 10

أخبار وتصريحات

- الكابينيت السياسي – الأمني يصادق على زيادة كميات الوقود المسموح بإدخالها إلى
قطاع غزة بناءً على ضغوط أميركية 16
- رئيسات 3 جامعات أميركية كبرى في الكونغرس: موجة العداة للسامية في جامعات
الولايات المتحدة سببها الحرب التي تشنها إسرائيل في غزة 17
- تقرير/شبكة "سي إن إن": لدى واشنطن مخاوف من تطوّر عملية الجيش الإسرائيلي في
غزة، والأمم المتحدة تؤكد أن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى منطقة رفح محدودة
للغاية بسبب الأعمال الحربية المكثفة 18
- تقرير: الحوثيون في اليمن مستمرون في إطلاق الصواريخ في اتجاه الأراضي الإسرائيلية
إلى جانب تبادل إطلاق النار مع حزب الله في الجبهة الشمالية 20

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

بايدن يريد السماح للجيش الإسرائيلي باستنفاد العملية ضد "حماس"، لكنه يضع ثمناً واضحاً

- بعد مرور شهرين على الحرب ضد "حماس"، يبدو أن القتال في غزة وصل إلى مرحلة حساسة أخرى. ففي الأيام الأخيرة، كثّف الجيش الإسرائيلي هجماته، جواً وبراً، ودفع بقواته إلى داخل مدينة خان يونس، وفي الموازاة، تدور معارك في شمال القطاع، في جباليا والشجاعية وحي الزيتون. وتحدث تقرير من مخيم اللاجئين في خان يونس عن تقدّم قوات الجيش من منزل عائلة زعيم "حماس" يحيى السنوار. ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تباهى بذلك. السنوار غير موجود هناك، لكن من الواضح ان إسرائيل تحاول زيادة الضغط على قيادة الحركة، التي يمكننا الافتراض أنها تختبئ في أنفاق في جنوب القطاع.
- تقود العملية في منطقة خان يونس الفرقة 98 التي تضم ألوية مشاة نظامية واحتياطية، معززة بألوية مدرعة. وفي مواجهتها، تنتشر ألوية مناطقية لـ "حماس" في المدينة، مع كتائبها الأربع التي لم تتضرر بصورة كبيرة في القتال حتى الهجوم على المدينة. يتحدثون في الجيش عن قتال صعب، لكنهم يدّعون أنه حتى في هذا الإطار، لا تتحرك "حماس" ضمن أطر عسكرية كبيرة، وتفضل تشغيل خلايا صغيرة نسبياً، تعتمد على الخروج من الأنفاق من تحت الأرض.
- تتركز مقاومة "حماس" على إطلاق كثيف لصواريخ الآربي جي من مسافة قريبة، وإطلاق نيران القناصة، وتفجير عبوات ناسفة، يحاول "المخربون" لصقها بالدبابات ومركبات عسكرية أخرى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل أن تكون حذرة، والامتناع من إلحاق الأذى عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بالمواطنين الفلسطينيين، فإن هذه المرحلة، لا تشهد أي تغيير مهم في طريقة القتال في جنوب القطاع، مقارنة بالمعارك التي خاضها الجيش في شماله.

● من المتوقع أن يصل مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جاك سوليفان إلى المنطقة في الأسبوع المقبل. وهو رجل الاتصال الأساسي ما بين الإدارة الأميركية وإسرائيل بشأن كل ما له علاقة بمواصلة القتال. وهذا الأسبوع، زار البلد مستشاران رفيعا المستوى لنائبة الرئيس كامالا هاريس. وعلى الرغم من اهتمام الإدارة الأميركية الكبير بإنهاء القتال، فإن المستويين السياسي والعسكري في البلد لا يشعران بأن الأميركيين ينوون توجيه إنذار إلى إسرائيل في وقت قريب. ويبدو أن الرئيس بايدن يعتقد أنه يجب السماح للجيش الإسرائيلي بالاستمرار واستنفاد العملية العسكرية في خانينوس، والضغط الكبير على "حماس"، على أمل أن يؤثر ذلك في إصرار الحركة على الاستمرار في القتال.

● التقدير المعقول هو أن الولايات المتحدة ستسمح لإسرائيل بالقتال شهراً، وربما أكثر، إذا لم تتعقد المعارك، ولم تؤدّ إلى مقتل أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين، وإذا لم تخرج الأزمة الإنسانية في غزة عن السيطرة، ويبدو أن المعادلة الأميركية حالياً، هي خطوات إنسانية في مقابل الوقت. وما دامت إسرائيل تسمح بدخول مزيد من العتاد والغذاء والوقود والدواء في الشاحنات من أجل السكان في القطاع، سيعطي الأميركيون إسرائيل مزيداً من الوقت للعملية.

● بعد بضعة أيام، من المفترض أن ينهي الجيش الإسرائيلي الجزء الأكبر من تحركه في شمال القطاع. التحرك في خانينوس بحاجة إلى عدة أسابيع أخرى. وهنا يطرح السؤال: هل سيكون هناك تحرك بري أيضاً في اتجاه رفح، المدينة التي تقع في أقصى جنوب القطاع. ولهذه المنطقة حساسية خاصة، نظراً إلى قربها من الحدود المصرية وتخوف النظام المصري في القاهرة من تدفق كبير للسكان الفلسطينيين، عبر الحدود، إلى سيناء.

● يتوقع الأميركيون من إسرائيل خطوات أخرى، بينها محاولات لتهدئة الوضع في الضفة الغربية الذي يقلقهم كثيراً. وضمن هذا الإطار، جرى

البحث في إمكان إعطاء التصاريح ضمن نطاق محدود، بعد الفحص الأمني من الشاباك لعمال فلسطينيين من الضفة، سيعودون إلى العمل في إسرائيل. الوضع الاقتصادي في الضفة سيئ للغاية، بسبب حسم أموال الضرائب [التي تجبيها إسرائيل على المعابر لمصلحة السلطة الفلسطينية]، وبعد توقّف عمل الفلسطينيين من الضفة الغربية في إسرائيل، بعد "المجزرة" التي نفذتها "حماس" في "غلاف غزة" في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

• لكن هذه الخطوة، وكذلك المطالبة الأميركية بزيادة كميات الوقود التي تدخل إلى القطاع، هما موضع خلاف في الائتلاف الحكومي. على ما يبدو، سيطلب نتنياهو الحصول على موافقة المجلس السياسي المصغر، ومن المنتظر أن يواجه بمعارضة من وزراء الجناح اليميني - المتطرف.

نير دفوري - رئيس مكتب شؤون الجيش والأمن في شركة الأخبار الإسرائيلية
"موقع N12"، 2023/12/6

لا يوجد حل آخر - الحل الوحيد الذي يمكنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح المخطوفين

1. يدرك الجيش الإسرائيلي المخاوف التي تحدثت عنها تقارير مختلفة، أن السنوار وبقية القيادة العليا في حركة "حماس" سيحاولون الفرار من مخبئهم في خانيونس في اتجاه رفح، وربما إلى ما وراء رفح. يتخذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من التحركات، لن يمكننا التحدث عنها هنا، من أجل تقليص احتمالات حدوث مثل هذا السيناريو. يُحتمل الآن بالذات، في الوقت الذي أصبح الجيش الإسرائيلي داخل خانيونس، ويكتفّ ضغطه عليها، أن يرتكب شخص ما من قيادة حركة "حماس" خطأً ما يؤدي إلى كشفه. إن الفهم السائد هنا هو أن ضرب السنوار والمحيطين به قد يؤثر في موضوع تحرير المخطوفين.

2. في هذا النوع من المفاوضات للإفراج عن المخطوفين، هناك لحظات من أزمة ولحظات من انعدام يقين. علينا أن ندرك أن هناك مثل هذه اللحظات، وهناك ضبابية، وربما شعور بانعدام الأمل. لكن من المهم قول التالي: لا يعني الأمر أن هذه هي الحال التي ستؤول إليها الأمور. علينا أن ننظر أيضاً إلى الطرف الآخر، وكيف يمكننا العمل ضده، وأن ندرك أنه من الأزمات قد تنشأ فرص. ذلك بأن هناك كثيراً من أدوات الضغط على حركة "حماس"، بعضها علني، وبعضها الآخر أقل علنية.

يوجد كثير من التحركات الخاصة بشأن موضوع المخطوفين. هناك أشخاص يعرضون حياتهم للخطر، ليلاً ونهاراً، من أجل الحصول على معلومات استخباراتية وإطلاق سراح المخطوفين. لا يمكننا أن ننسى القتلى الثمانين الذين قُتلوا خلال التحرك البري، وبعضهم قُتل أيضاً في إطار الجهد العسكري المبذول لإعادة المخطوفين إلى منازلهم.

قد يبدو أننا نتحرك داخل نفق مظلم، لا بصيص نور فيه، لكن علينا أن نعلم بأن هناك نوراً في نهاية النفق، ويوجد احتمال لاستعادة المخطوفين. ليس من المؤكد أن تكون ممارسة الضغط العسكري الأمر الوحيد الذي يمكنه إعادة المخطوفين، لكن علينا أن نعلم بأننا لا نملك أي قنوات أخرى في هذه المرحلة، يمكن أن تحقق نتائج أفضل. لقد رأينا في الحالات السابقة أن الأمر نجح في إعادة أكثر من 100 مخطوف إلى منازلهم، ولذلك، هناك عملية جديدة تُدار من خلف الكواليس، تنطوي على مخاطر. لكن علينا أن نعلم أيضاً بأن إجراءات كثيرة تُتخذ لتقليل المخاطر، فضلاً عن فحص القيام بخطوات جديدة.

3. صحيح أن كل إطلاق لصافرة إنذار، وكل صاروخ يسقط يُعتبر أمراً صعباً بالنسبة إلى السكان المدنيين، وحركة "حماس" تحاول الاستمرار في جعل حياة الإسرائيليين بائسة. ستحاول الحركة، بكل قدرتها، الاستمرار في ذلك. لكن إذا قمنا بتفصيل عمليات إطلاق الصواريخ من حركة "حماس" وترجمتها إلى أرقام، فعلىنا أن نعلم بأن "حماس" أطلقت أمس ما بين 50 و60 صاروخاً على المنطقة بأسرها. هذه هي الأرقام الآن. في السابق، عشنا أياماً، أطلقت فيها "حماس" صواريخ يتراوح عددها ما بين 200

و500 صاروخ. إن قدرات حركة "حماس" آخذة في التآكل، لكنها لا تزال تحتفظ لنفسها ببعض القدرات. وعلى ما يبدو، فإننا سنظل نشهد عمليات قصف بالصواريخ حتى اليوم الأخير من الحرب، لكن هذا لا ينبئ بانتصار، ولا يعني أي شيء بالنسبة إلى قدرات حركة "حماس". وفي أي حال، هناك جهد مبذول، طوال الوقت، لضرب قدرات حركة "حماس"، وهذه الجهود ستثمر.

تسفي برئيل - محلل سياسي
"هآرتس"، 2023/12/7

لا توجد قناة داخلية أو دولية يمكن أن تؤدي إلى إقامة منطقة أمنية في لبنان

- تصريح وزير الدفاع يوآف غالانت أمام السلطات المحلية في الشمال "ما دام حزب الله لم يبتعد إلى ما وراء نهر الليطاني، لن يعود السكان الذين تم إجلاؤهم إلى منازلهم"، حظي حتى قبل وروده برد من حزب الله. "حزب الله لن يسمح قط لإسرائيل بتحقيق أي إنجاز، وفق أي معادلة إسرائيلية جديدة تكون على حساب السيادة اللبنانية. من حق اللبنانيين التواجد والتنقل في أراضيهم في الجنوب اللبناني، وهذا له علاقة بالسيادة والكرامة الوطنية اللبنانية". هذا ما صرّح به نبيل قاووق عضو المجلس المركزي في حزب الله، والمسؤول عن منطقة الجنوب اللبناني، كأنه تنبأ بما قال غالانت.
- "المعادلة" التي أشار إليها قاووق، هي المطالبة الإسرائيلية التي تؤيدها الإدارة الأميركية، بإدخال تعديلات على القرار 1701، العائد إلى سنة 2006، والذي نصّ على عدم انتشار قوات حزب الله جنوبي نهر الليطاني، وعلى سيطرة الجيش اللبناني على الأراضي اللبنانية كلها، حتى الحدود مع إسرائيل، ونزع سلاح حزب الله. التفاصيل الدقيقة للمطلب الإسرائيلي لا تزال غامضة، لكن في لبنان، يقولون إن المقصود ليس فقط إبعاد قوات حزب الله إلى غربي نهر الليطاني، بل أيضاً إخلاء عدد من القرى على طول

الحدود، من أجل إقامة منطقة عازلة بين الدولتين.

● عودة الحرارة إلى الجبهة اللبنانية من جديد، بعد تجدد إطلاق النار وانتهاء الهدنة مع "حماس"، تضع القرار 1701 في وسط الجهد الدبلوماسي كقناة محتملة لتحييد التهديد عن سكان شمال إسرائيل، من أجل العودة إلى منازلهم. لكن الواقع الناشئ خلال الـ17 عاماً الماضية، منذ قبول انتشار حزب الله في الجنوب اللبناني وعجز قوات اليونيفيل، التي اكتفت حتى الآن بالقيام بدوريات وتقديم تقارير بشأن الانتهاكات، وفشلنا في منع قوة الرضوان، وهي قوة النخبة في حزب الله، من إقامة قواعد في الجنوب اللبناني وخيمة على الحدود، أمور كلها تطرح تساؤلات عن جدوى تنفيذ القرار وقدرة القوات الدولية على تنفيذه. الدولة التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفع قدماً بتنفيذ القرار هي فرنسا التي تعتبر نفسها الحامية التاريخية للبنان والمسؤولة عن إنقاذه من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعانها منذ سنة 2019.

● لكن يوجد فرق شاسع بين تطلع فرنسا إلى التأثير، فضلاً عن تغيير الوضع الراهن العنيف على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وبين قدرتها على تحقيق هذه الطموحات. في الأسبوع الماضي، زار لبنان، للمرة الرابعة في الأشهر الأخيرة، إيف لو دريان الوزير الفرنسي السابق، وحالياً، الموفد الخاص للرئيس إيمانويل ماكرون، من أجل الدفع قدماً بثلاث قضايا أساسية في الأزمة اللبنانية: الإصلاح الاقتصادي، وانتخاب رئيس جمهورية، والقرار 1701.

● ويبدو أنه لم يوفق في هذه القضايا الثلاث. على سبيل المثال، اجتماعه بجبران باسيل، القطب السياسي الصعب، وزعيم التيار الوطني الحر الذي يعتبر نفسه مرشحاً لرئاسة الجمهورية، انتهى بغضب بعد عشر دقائق، بعد أن طلب لودريان من باسيل سحب معارضته التمديد لقائد الجيش اللبناني جوزف عون، الذي تنتهي ولايته هذا الشهر. رفض باسيل الطلب بطريقة وُصفت بأنها "غير دبلوماسية". في هذه الأثناء، أعلن حزب الله في الأمس أنه يؤيد تمديد ولاية عون، ليس بسبب طلب لودريان، بل لاعتبارات سياسية...

● على الرغم من هذا التشدد وفشل المحادثات، وصل هذا الأسبوع إلى لبنان وفد فرنسي آخر برئاسة وزير الاستخبارات الخارجية الفرنسية برنارد إيميه. هذه المرة، كانت اللهجة الفرنسية أكثر صرامة. وبحسب التقارير من لبنان، إيميه سيزور إسرائيل أيضاً، وعرض على اللبنانيين خيارين: أن يطبقوا بأنفسهم القرار 1701 كاملاً، أو المخاطرة بتدخل دولي لتفعيل القرار.

● يبدو أن غالانت لمح إلى ذلك في الأمس، عندما قال: "إذا لم يبتعد حزب الله ضمن إطار اتفاق سياسي، فستعمل إسرائيل على إبعاده بكل الوسائل التي لديها". الطريقة التي استقبلت فيها المبادرة الدبلوماسية الفرنسية مؤشر سلبي إلى هذه المبادرة، لكن أيضاً استخدام "كل الوسائل التي لدى إسرائيل"، لا تضمن حلاً، بل من الممكن أن تعرض إسرائيل كلها لرشقات صاروخية بعيدة المدى من طرف حزب الله، وربما تجرّ الولايات المتحدة إلى تدخل مباشر، ومن هنا، تصبح الطريق قصيرة لانضمام قوات إقليمية أخرى.

● ليست فرنسا فقط من لا يملك أوراق مفاوضة في مواجهة البنية السياسية المعقدة في لبنان التي تحكمها، نظرياً، حكومة تصريف أعمال مؤقتة وغير قادرة على اتخاذ قرارات في أي مجال تقريباً، ولا حتى في مسائل أساسية، مثل الدفاع عن حدودها. في الجبهة الدبلوماسية، تعمل مجموعة الدول الخمس - الولايات المتحدة، وفرنسا، والسعودية، وقطر، ومصر - التي أخذت على عاتقها، قبل عدة أشهر، القيام بمساعٍ من أجل انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان. بعض هذه الدول، مثل قطر وفرنسا والولايات المتحدة، لا يزال يعمل من دون تنسيق فعلي، من أجل بناء مخطط يسمح بتطبيق القرار 1701.

● لقد تحولت قطر، منذ فترة، إلى صراف آلي للحكومة اللبنانية، وفي الأساس للجيش اللبناني، الذي تساعده بعشرات الملايين من الدولارات من أجل دفع رواتب الجنود والضباط، ومن المحتمل أن يكون لديها أيضاً تأثير في حزب الله، من خلال علاقتها بإيران. لقد نجحت واشنطن في التوصل إلى توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في تشرين الأول/أكتوبر

2022، وموفدها الخاص لشؤون الطاقة عاموس هوكشتاين مقرب جداً من صنّاع القرار في لبنان، لكن أدوات تأثير الولايات المتحدة في لبنان محدودة.

• لو كان في لبنان حكومة حقيقية تتصرف وفق اعتبارات سياسية - اقتصادية، وليس سياسية - طائفية، لكان من الممكن إيجاد مخطط يضمن إنقاذ لبنان من الأزمة الاقتصادية، في مقابل التطبيق الكامل للقرار 1701. لقد أثبت حزب الله نفسه، عندما وافق على اتفاق الحدود البحرية الذي سمح بالتنقيب عن الغاز في حقل قانا، أن المصالح الاقتصادية ليست غريبة عنه. هناك قناة أخرى لها علاقة بمسألة ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان. في آب/أغسطس، وعلى خلفية "أزمة الخيمتين" اللتين نصبهما حزب الله على الحدود مع إسرائيل، زار هوكشتاين لبنان، بهدف تحريك عملية ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان. قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إن لبنان مستعد للبدء فوراً بهذه العملية المعقدة التي يتعين على الطرفين تحديد موقفيهما من 7 نقاط مختلف عليها على خط الحدود. في غضون ذلك، مرت أربعة أشهر، و"فوراً" أصبحت "لاحقاً". هذه العملية، إذا بدأت، يمكن أن يكون لها تأثير كبير في تطبيق القرار 1701.

• حزب الله صرّح، من جهته، بأن "ترسيم الحدود البرية هو مسألة تعود إلى الحكومة اللبنانية"، وهذه إشارة إلى أنه لا يعارض ذلك، لكنه أوضح أن مثل هذه العملية يمكن أن يبدأ بعد انتهاء الحرب في غزة. طبعاً، هذا ليس بمثابة حكم لا عودة عنه، لكن إذا بدأت هذه العملية، فإنها تتطلب وقتاً طويلاً، ثمة شك في أن يستطيع سكان شمال إسرائيل تحمّل ذلك.

رام كوهين - مركز برنامج "العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية"
ومشروع "منع الانزلاق نحو حالة الدولة الواحدة" في معهد دراسات
الأمن القومي. منتم إلى تيار "الوسط" الإسرائيلي
"مباط عال"، العدد 1790، 2023/12/6

**سلطة فلسطينية قادرة على العمل،
هي مصلحة إسرائيلية حيوية في الوقت الراهن**

- تشكلت الهجمة التي شنتها حركتنا "حماس" والجهاد الإسلامي على إسرائيل، والحرب الإسرائيلية التي أعقبت ذلك الهجوم، والهادفة إلى إسقاط نظام "حماس" في قطاع غزة والقضاء على قدرتها العسكرية، تحولاً استراتيجياً على الساحة الإقليمية عموماً، وعلى الساحة الفلسطينية خصوصاً. من الممكن، فعلاً، أن نقدّر أن مثل هذا التطور ينطوي على فرص، بعضها يُعتبر تاريخياً، بالنسبة إلى كلٍّ من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، التي تسعى لإعادة صوغ الإقليم والحوول دون عودة نمو "الإرهاب" على مقربة منها. وفي ضوء ما يحدث في الميدان، تأرجحت السلطة ولا تزال، بين حاجتها إلى إظهار تعاطفها مع الصراع الذي تخوضه حركة "حماس"، المنظمة الخضم لحركة "فتح"، التي تسعى لقيادة المعسكر الفلسطيني، وبين حاجة السلطة نفسها إلى احتواء التصعيد الجاري بين الجيش الإسرائيلي والناشطين الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما تسعى السلطة، على وجه الخصوص، لإظهار قيمتها بأنها الجهة الفلسطينية المطلوبة لتولي منصب السلطة الجديدة في قطاع غزة، مع أنها تحاول، في الوقت نفسه، تلافى ظهورها بمظهر المتعاونة مع إسرائيل.
- وفي الوقت الذي تشخص أنظار السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، على هذه السلطة التعامل مع المخاطر التي تهدد مكانتها واستقرارها، والتي أصبحت مثيرة للقلق فعلاً:

● **ضعف السلطة الفلسطينية:** بحسب مؤشر الدول الهشة، وفقاً لصندوق السلام (FFP)، فإن السلطة الفلسطينية تُعتبر فاشلة، للأسباب التالية: فقدانها السيطرة على مناطق نفوذها، وفقدانها احتكار الاستخدام المشروع للقوة الجسدية؛ تآكل قدرتها على اتخاذ قرارات جماعية؛ انعدام قدرتها على توفير الخدمات العامة. يضاف إلى ما تقدم الفساد والمستوى المنخفض للأداء المؤسسي، وافتقار السلطة إلى الشرعية على مستوى واسع. هناك من يعزو انخفاض مستوى أداء السلطة الفلسطينية إلى غياب العملية السياسية والتقدم في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، لكن هذا ليس كافياً لتفسير إخفاقات الحوكمة لدى السلطة.

● **الغليان في الشارع الفلسطيني:** هناك قلق جدي في رام الله من اتساع نطاق الغليان في الشارع الفلسطيني، على خلفية الحرب الدائرة في قطاع غزة. وتشعر قيادة السلطة بالقلق إزاء سعي حركة "حماس"، وبقيّة "المنظمات الإرهابية" لاستغلال الحرب، للدفع في اتجاه انتفاضة شعبية في الضفة ضد السلطة. لقد نجحت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، حتى الآن، في احتواء المسيرات الاحتجاجية في الخليل وجنين وطولكرم ومحيط قبر يوسف في نابلس، وفي قلب رام الله، في موضع غير بعيد عن ديوان محمود عباس. لقد دعا المتظاهرون إلى إسقاط سلطته، وعبروا عن دعمهم العلني للذراع العسكرية لحركة "حماس". وانضم إلى المتظاهرين سكان غير محسوبين على أي تنظيم، في إطار تعبيرهم عن دعمهم لمطلب استبدال السلطة الفلسطينية الحالية.

● **نشاط الجيش الإسرائيلي ضد "خلايا الإرهاب" وبصورة خاصة التابعة لحركة "حماس" في الضفة الغربية:** ويحدث هذا في حين ينصبّ الاهتمام الدولي على قطاع غزة. منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ما يزيد عن 200 ناشط "إرهابي" في مناطق حكم السلطة، في اشتباكات مع قوات الجيش الإسرائيلي خلال نشاطات نفذها الجيش للقضاء على الخلايا "الإرهابية" واعتقال الناشطين.

● **العنف الشديد من المستوطنين:** منذ بداية الحرب، أسفر عنف المستوطنين عن قتل نحو 7 فلسطينيين، وتهجير 896 إنساناً كانوا يقطنون في 15

تجمعاً سكانياً مختلفاً، وإلحاق الأضرار الشديدة بالأماكن، والبنى التحتية، والمعدات الزراعية، وقطعان الماشية، والأشجار، والحقول. وبحسب المعطيات الخاصة بالمنظومة الأمنية الإسرائيلية، لقد قام يهود في الضفة الغربية بتنفيذ 15 عملية إرهابية، تتمثل أغلبيتها في عمليات إحراق السيارات. كما تم تسجيل 83 حادثة تدمير للأماكن، وأعمال إخلال بالنظام العام، واحتكاكات عنيفة. وفي هذا الصدد، تعود جهات دولية، وخصوصاً الإدارة الأميركية، إلى تكرار انتقاداتها للحكومة الإسرائيلية لعدم كفاءتها في مواجهة هذه الظاهرة.

● **الحسم الإضافي من أموال المقاصة:** هذه الأموال هي مستردات الضرائب نتيجة عمل العمال الفلسطينيين، ونقل البضائع، وهي ضرائب تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية، وتشكل 65% من ميزانية السلطة السنوية. يدور الحديث حول مبلغ يتراوح ما بين 750 و800 مليون شيكل [203-216 مليون دولار] في الشهر الواحد، منها نحو 120 مليون شيكل [23.5 مليون دولار] مخصصة لقطاع غزة. ويستخدم جزء كبير من هذا المبلغ لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص، 30 ألف عامل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية تقريباً. لقد رفضت السلطة تلقي هذا المبلغ، بعد أن قررت إسرائيل حسم المبالغ المخصصة لقطاع غزة. ولهذا السبب، لا تقوم السلطة بدفع الرواتب منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، وشهد الناتج الإجمالي المحلي انخفاضاً بنسبة 40%. وتخشى المنظومة الأمنية الإسرائيلية من انهيار السلطة التي تواجه أزمة مالية، في حال لم يتم تحويل أموال المقاصة إليها.

● **حظر دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل:** في الأيام العادية، يعمل نحو 160 ألف فلسطيني في إسرائيل والمناطق الصناعية [الاستيطانية] في شمال الضفة الغربية، بعد حصولهم على تصريح بذلك. وفور اندلاع الحرب، تم فرض حصار على الضفة الغربية، ومنع الفلسطينيين من الخروج للعمل في إسرائيل. في هذه الأيام، يُسمح فقط لثمانية آلاف فلسطيني، تم تعريف وظائفهم بأنها ضرورية للاقتصاد الإسرائيلي، بالانتقال إلى "الأراضي

الإسرائيلية"، وهذا ما تسبب بضرر للاقتصاد الفلسطيني، تبلغ قيمته مئات ملايين الشواكل شهرياً.

- في مواجهة هذه التحديات، تبذل السلطة جهودها على ثلاثة صعد، لا تزال قادرة على حفظ الاستقرار النسبي في الضفة الغربية.
- لجم تنظيم "فتح": الجناح العسكري التابع لحركة "فتح" لم ينضم إلى القتال ضد إسرائيل، على الرغم من ارتفاع منسوب اشتعال الاشتباكات في الضفة الغربية. وفي مقابل ذلك، تم تسجيل حالات فردية، قُتل فيها ناشطون من "فتح"، ومجندون في الأجهزة الأمنية، انضموا إلى القتال ضد قوات الجيش الإسرائيلي، في إطار "كتيبة مخيم بلاطة" التي تعمل في منطقة نابلس.
- منع النشاطات الاحتجاجية الجماهيرية: أصدر محمود عباس تعليمات لمنظومته الأمنية بقمع أي تظاهرات في المدن، وخصوصاً في الجنازات، التي تشهد مظاهر احتجاج ضد حكمه. وفي رسالة موجهة إلى قادة قوات الأمن، تم التركيز على عبارة "يجب التأهب وضرب أي احتجاجات توجه انتقادات إلينا".
- التنسيق الأمني مع إسرائيل: على الرغم من وقف التنسيق الأمني، رسمياً، في أعقاب الحملة العسكرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين في كانون الثاني/يناير 2023، فإنه لا يزال هناك حد أدنى من التنسيق الذي يفرض قيوداً على قدرات حركة "حماس" في إشعال الضفة الغربية، ويحفظ الهدوء النسبي. منذ بداية الحرب وحتى الآن، اعتُقل نحو 2000 مطلوب في مناطق الضفة [على يد الجيش الإسرائيلي]، وتقريباً 1100 من هؤلاء ينتسبون إلى "حماس". أما عدد القتلى الفلسطينيين في الاشتباكات مع قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، فيزيد عن 241 شخصاً.

توصيات على صعيد ترسيم السياسات، موجهة إلى إسرائيل

- من أجل الإسهام في تعزيز الاستقرار في الضفة الغربية، وترسيخ مكانة السلطة الفلسطينية، إلى جانب استمرار التنسيق الأمني مع أجهزة السلطة الأمنية، واعتقال "ناشطي الإرهاب"، على إسرائيل اتخاذ بضع خطوات، على رأسها:

• **زيادة دخول العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية، للعمل في القطاعات الضرورية للاقتصاد الإسرائيلي:** منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، تم تسجيل نقص فاق الـ 100 ألف عامل في الاقتصاد الإسرائيلي، في قطاعي الزراعة والبناء، في أعقاب فرار العمال الأجانب وحظر دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وهو ما أصاب الاقتصاد الإسرائيلي بضرر بلغ عشرات مليارات الشواكل، الأمر الذي يستوجب استقطاباً سريعاً وواسع النطاق للعمال. يمكن تعزيز دخول العمال الفلسطينيين لشغل الوظائف الضرورية في إسرائيل، بعد مصادقة جهاز الشاباك، وفي ظل رقابته، من دون إتاحة المجال أمام دخول جماعي واحتكاك بالسكان الإسرائيليين، بل عبر عمليات انتقال منظمة، ومرافقة أمنية إلى أماكن العمل البعيدة عن مراكز المدن.

• **معالجة الجرائم القومية [التي ينفذها المستوطنون]:** هناك حاجة إلى إجراءات حازمة من السلطة الإسرائيلية لكبح جماح هذه الظاهرة الإشكالية والخطرة. في هذا السياق، يمكننا الإشارة إلى وثيقة داخلية صيغت في قيادة المنطقة الوسطى العسكرية، بمساندة من جهاز الشاباك، والتي تشير إلى فجوات في كل ما يتعلق بمعالجة هذا الموضوع. وادّعت الوثيقة أن حوادث جرت، لم تعقبها اعتقالات، على الرغم من تحويل جهاز الشاباك معلومات إلى الجهات المختصة، وفي حالات أخرى، تم إطلاق سراح المشتبه فيهم فوراً. هذه الوثيقة، التي تحذّر من عدم امتلاك قيادة الجبهة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أدوات لمواجهة الجرائم القومية التي ينفذها عناصر في اليمين المتطرف، تستحق الاستجابة لها واتخاذ إجراءات مناسبة.

• **تسوية تحويل أموال المقاصة إلى السلطة:** هناك مصلحتان جليّتان في هذا السياق، بالنسبة إلى إسرائيل، قد نعتقد أحياناً أنهما متناقضتان: فبحسب قرار حسم أموال المقاصة المحولة إلى قطاع غزة، فإن إسرائيل تحارب، من جهة، "الإرهاب"، من حيث تمويله والحوافز الاقتصادية التي تدفعها السلطة لمنفذيها، عبر تخصيصها جزءاً من أموال المقاصة لدفع الرواتب لمنفذي الهجمات وعائلاتهم، ومن جهة أخرى، فإن وجود سلطة فلسطينية

قوية، مستقرة، ومزدهرة، يُعتبر مصلحة إسرائيلية مهمة. وبناءً عليه، يجب ترويج مفاوضات موضوعية وحازمة بشأن نسبة الأموال المحولة إلى القطاع، وإمكان فرض رقابة عليها، مع الاهتمام الحقيقي بتحقيق هاتين المصلحتين الرئيسيتين بالنسبة إلى إسرائيل. إن التطبيق التام لقرار اقتطاع أموال المقاصة الموجهة إلى قطاع غزة، وهو القرار الذي دفع السلطة إلى رفض تحويل الأموال، قد يكون بمثابة "سيف ذي حدين" من ناحية إسرائيل. فهذه الأموال ضرورية لكي تتمكن السلطة من القيام بواجبها بصورة سليمة، إلا إن مكانة السلطة قد تواصل التدهور في أعقاب عدم تحويل الرواتب لموظفيها على مدار الأشهر الماضية.

● **الخلاصة:** لإسرائيل مصلحة في وجود سلطة فلسطينية قوية وقادرة على العمل، ويمكنها فرض حوكمتها بصورة ناجعة، وتوفير حاجات السكان المحليين، وقادرة على احتكار القوة من أجل اجتثاث "الإرهاب" وفرض القانون والنظام العام. يجب على هذه السلطة تعميق تنسيقها الأمني مع إسرائيل، وأن تتمسك بالحوار والسعي لتحقيق تسوية سياسية. في ظل المرحلة الراهنة، وفي غياب أي جهة فلسطينية أخرى، أو قوة دولية تسعى لتبني مسؤولية إدارة قطاع غزة بعد الحرب، وبما أن إسرائيل نفسها غير معنية بالعودة إلى حكم قطاع غزة، فيجب تشجيع الظروف التي ستتيح للسلطة الفلسطينية أن تصبح المرشحة لهذه المهمة الصعبة. طبعاً، هذه مصلحة للسلطة الفلسطينية نفسها. ومع ذلك، ولضمان استقرار مكانة السلطة، وتسهيل عملها، عليها تقديم نفسها كجديرة بالانضمام إلى الإدارة المدنية لقطاع غزة بعد الحرب وتقويض حكم حركة "حماس"، كما عليها الخضوع لإصلاحات وظيفية شاملة، والتخلي عن أنماط عمل "الكيان الفاشل" التي تميزها.

[الكابينيت السياسي – الأمني يصادق على زيادة كميات الوقود المسموح بإدخالها إلى قطاع غزة بناءً على ضغوط أميركية]

”يديعوت أحرونوت“، 2023/12/7

صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية – الأمنية [الكابينيت] مساء أمس (الأربعاء) على زيادة كميات الوقود التي تسمح إسرائيل بإدخالها إلى قطاع غزة، وذلك في ظل ضغوط أميركية بهذا الشأن.

وكانت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى أكدت أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل زيادة كميات الوقود التي تدخل إلى قطاع غزة لتصبح 120 ألف لتر يومياً، بدلاً من 60 ألف لتر، وهو ما نص عليه قرار الكابينيت. وأوضحت هذه المصادر نفسها أن كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن نقلوا رسالة بهذا الطلب إلى الحكومة الإسرائيلية. كما دعت الرسالة إلى زيادة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.

وقال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية إن الكابينيت السياسي والأمني يصادق على توصية كابينيت الحرب بالسماح بزيادة محدودة لكمية الوقود لمنع كارثة إنسانية، وللحوّل دون تفشي الأوبئة في جنوب قطاع غزة. وأضاف أنه سيتم إقرار حجم هذه الكمية من وقت لآخر من جانب كابينيت الحرب، وفقاً لحالة تفشي الأمراض والوضع الإنساني في القطاع.

وعلمت صحيفة ”يديعوت أحرونوت“ بأن وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر شدّد، خلال اجتماع الكابينيت، على أن أي زيادة، ولو ضئيلة، في كمية الوقود التي

تسمح إسرائيل بإدخالها إلى قطاع غزة، هي ضرورية من أجل منح إدارة بايدن إسرائيل غطاء لمواصلة عمليات التوغل البري في قطاع غزة.

وصوت كلُّ من وزير المال بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ضد القرار. وقال هذا الأخير: "لكي نهزم 'حماس' يجب أن نمتنع من هذا التوجّه. قبل أسابيع، كنا نؤكد أننا لن نسمح بإدخال قطرة وقود واحدة، فلماذا غيرنا فجأة خطوطنا الحمراء؟".

[رئيسات 3 جامعات أميركية كبرى في الكونغرس: موجة العداة للسامية في جامعات الولايات المتحدة سببها الحرب التي تشنها إسرائيل في غزة]

"معاريف"، 2023/12/7

مثلت رئيسات 3 جامعات أميركية كبرى مساء أول أمس (الثلاثاء) أمام لجنة التربية في مجلس الكونغرس الأميركي، بعد أن وجّه بعض أعضاء هذا المجلس اتهامات إلى هذه الجامعات بسوء التعامل مع الاحتجاجات العنيفة والمعادية للسامية في حرمها الجامعية.

واستدعت رئيسة لجنة التربية في الكونغرس الأميركي فيرجينيا فوكس، من الحزب الجمهوري، كلاً من رئيسة جامعة هارفارد كلودين جاي، ورئيسة جامعة بنسلفانيا ليز ماجيل، ورئيسة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT سالي كورنبلوث، للإدلاء بشهادتهن بشأن مسألة الاحتجاجات المعادية للسامية.

ورفضت رئيسات الجامعات الثلاث القول إنهن لا يفعلن ما يلزم لمكافحة معاداة السامية في جامعاتهن. واعتبرن أن الارتفاع في هذه الظاهرة لا يقتصر على جامعاتهن فقط، بل يعود إلى موجة عداة كبرى تجاه اليهود في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وفي العالم أجمع، بسبب الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، بعد هجوم حركة "حماس" على إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وأن موجة العداة للسامية هذه تقابلها موجة مضادة من كراهية الإسلام. وقلن

إنهن يبذلن جهوداً حثيثة لمواجهة هذه الموجة من الكراهية داخل حرم جامعاتهن.

وأقرت رئيسة جامعة هارفارد كلودين جاي بتصاعد موجة معاداة السامية، وكذلك كراهية الإسلام في حرمها الجامعي منذ بدء الحرب، إلا أنها في الوقت عينه، أكدت أن من واجبها احترام حرية التعبير داخل الجامعات، وهو حق أساسي في الولايات المتحدة، وإن كانت ترفض هذه الآراء.

وتأتي هذه التحقيقات، بعد أن اتهم عدد من الطلاب، خلال مؤتمر صحافي استضافه الجمهوريون في مجلس الكونغرس، الإدارات الجامعية بعدم حماية اليهود منذ بداية الحرب بين إسرائيل و"حماس"، واشتكوا من شعورهم بالمضايقة والترهيب في الجامعات التي تمتلئ بشعارات معادية لإسرائيل.

[تقرير/شبكة "سي إن إن": لدى واشنطن مخاوف من تطور عملية الجيش الإسرائيلي في غزة، والأمم المتحدة تؤكد أن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى منطقة رفح محدودة للغاية بسبب الأعمال الحربية المكثفة]

"هآرتس"، 2023/12/7

قالت شبكة التلفزة الأميركية "سي إن إن"، الليلة قبل الماضية، نقلاً عن عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، إن لدى البيت الأبيض مخاوف من تطور عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة في الأسابيع المقبلة، وإنه حذر إسرائيل من ضرورة الحد من الأضرار والخسائر في صفوف السكان المدنيين.

وقال أحد هؤلاء المسؤولين إن رد إسرائيل على هذه المشورة الأميركية لا يمكن وصفه بأنه مقبول. ووفقاً لهذا المسؤول، من المستبعد أن تحقق إسرائيل هدفها المتمثل في تفكيك حركة "حماس" ومنعها من تنفيذ هجوم آخر، مثل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بحلول نهاية هذا العام، وبناءً على ذلك، ستواصل

قوات الجيش الإسرائيلي السعي لتحقيق هذا الهدف ضمن حملة طويلة المدى، بعد انتقال القتال إلى مرحلة جديدة.

ونقلت قناة "سي إن إن" عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قوله: "إننا سنخوض عملية مكثفة للغاية في الأسابيع المقبلة، ثم من المحتمل أن ننتقل إلى وضع منخفض الشدة".

يُذكر أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قال الأسبوع الماضي إنه على الأرجح ألا يكون لدى الحكومة الإسرائيلية عدة أشهر لمحاربة "حماس"، وذلك مع تصاعد الضغوط المحلية والدولية على إدارة الرئيس جو بايدن لإنهاء الحرب.

ولمّح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، مساء أول أمس (الثلاثاء)، إلى ضغوط أميركية متوقعة لإنهاء القتال في المستقبل القريب، إذ خاطب في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير كابينيت الحرب بني غانتس، من وصفهم بأنهم أصدقاء إسرائيل في العالم الذين يضغطون من أجل نهاية سريعة للحرب، قائلاً: "إن الطريقة الوحيدة أمامنا لإنهاء الحرب بسرعة هي استخدام القوة الساحقة ضد حماس من أجل القضاء عليها".

في غضون ذلك، أدى الهجوم الجوي والبري الموسع في جنوب غزة إلى نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين الإضافيين، وتفاقم الظروف الإنسانية الصعبة في القطاع، حيث ذكرت الأمم المتحدة أن 1.87 مليون شخص هم أكثر من 80٪ من سكان غزة، نزحوا من منازلهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وحذرت الأمم المتحدة من أن المساعدات الإنسانية، التي تصل إلى منطقة رفح في جنوب غزة، محدودة للغاية بسبب الأعمال الحربية المكثفة، وأن جميع خدمات الاتصالات توقفت بسبب انقطاع الخطوط الرئيسية.

وقال الناطق بلسان الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن 100 شاحنة مساعدات محملة بالإمدادات الإنسانية و69 ألف لتر من الوقود فقط، دخلت يوم الإثنين الماضي إلى غزة، عبر مصر، وهي الكمية نفسها تقريباً التي دخلت يوم الأحد الماضي. وأضاف أن هذا أقل بكثير من المتوسط اليومي، البالغ 170 شاحنة

و110 آلاف ليتر من الوقود التي دخلت إلى غزة خلال الهدنة الإنسانية في الفترة 24 – 30 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ونقل دوجاريك عن لين هاستينغز، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في المناطق [المحتلة]، قولها إن الملاجئ وصلت إلى أقصى سعتها، والنظام الصحي ينهار، وهناك نقص في مياه الشرب النظيفة، وفي الصرف الصحي المناسب، بالإضافة إلى سوء التغذية.

وقال دوجاريك إنه لا توجد أماكن آمنة في غزة، وإن الأماكن التي ترفع علم الأمم المتحدة ليست آمنة أيضاً. وأشار إلى أن شركة الاتصالات الرئيسية في غزة أعلنت وقف كافة خدمات الاتصالات مساء الاثنين.

**[تقرير: الحوثيون في اليمن مستمرون في إطلاق
الصواريخ في اتجاه الأراضي الإسرائيلية إلى جانب تبادل
إطلاق النار مع حزب الله في الجبهة الشمالية]**

”معاريف”، 2023/12/7

قال بيان صادر عن المناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن منظومة الدفاع الجوية “حيتس” ضد الصواريخ البعيدة المدى، أسقطت أمس (الأربعاء) صاروخاً باليستياً أطلقه الحوثيون في اليمن من فوق البحر الأحمر.

وأدت الحادثة إلى إطلاق صافرات الإنذار في مدينة إيلات في أقصى جنوب إسرائيل، على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي قال إن الصاروخ لم يدخل إلى المجال الجوي الإسرائيلي. ورجح الجيش أن الصاروخ كان يستهدف إيلات.

وأطلق الحوثيون عدة صواريخ باليستية وطائرات مسيرة في اتجاه إيلات، منذ بداية الحرب بين إسرائيل وحركة “حماس” يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتم اعتراضها جميعها، أو أخطأت أهدافها.

وكان اعتراض أمس هو الرابع لصاروخ باليستي تقوم به منظومة "حيتس"، ووقعت جميع الاعتراضات في أثناء الحرب الحالية في غزة. كما أسقطت طائرات إسرائيلية مقاتلة صواريخ كروز وطائرات مسيرة أطلقها الحوثيون في الأسابيع الأخيرة.

يُذكر أن الحوثيين المدعومين من إيران، الذين استولوا على العاصمة اليمنية صنعاء في سنة 2014، وسيطرون على مساحات واسعة من البلد، هم جزء مما يسمى "محور المقاومة" ضد إسرائيل، والذي يقف حالياً إلى جانب حركة "حماس". وبالإضافة إلى استهداف أراض إسرائيلية، قال الجيش الأميركي إن صواريخ باليستية أطلقها الحوثيون يوم الأحد الماضي أصابت 3 سفن تجارية في البحر الأحمر، بينما أسقطت سفينة حربية أميركية 3 طائرات مسيرة تابعة لهم. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، استولى الحوثيون على سفينة نقل مركبات مرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن. وما زالوا يحتجزون السفينة بالقرب من مدينة الحديدة الساحلية. وسقطت صواريخ أيضاً بالقرب من سفينة حربية أميركية أخرى الأسبوع الماضي، بعد أن قامت بمساعدة سفينة مرتبطة بإسرائيل، استولى عليها مسلحون لفترة وجيزة.

وفضلاً عن الحوثيين، ينفذ حزب الله اللبناني، وهو طرف آخر في "محور المقاومة"، هجمات يومية على شمال إسرائيل في أثناء الحرب مع غزة.

وقال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إنه قصف أمس مواقع لحزب الله في الجنوب اللبناني بنيران المدفعية والدبابات. وأضاف أن طائرة مسيرة تابعة للجيش، قصفت أيضاً غرفة قيادة لحزب الله وموقعاً آخر تابعاً للحزب. وأشار إلى أنه تم إطلاق عدة صواريخ على مواقع عسكرية إسرائيلية على طول الحدود أمس، وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجمات.

ومنذ بدء التوتر في الحدود الشمالية مع حزب الله، قُتل 6 جنود إسرائيليين.

وبحسب حصيلة جمعتها وكالة "فرانس برس" الفرنسية للأنباء، قُتل 107 أشخاص في الجانب اللبناني، بمن فيهم 3 صحفيين.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديעות أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305-1404 هـ / 1887-1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة

تحرير وتقديم: وليد الخالدي

تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد في نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً في القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 – 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم في تأسيس حزب الاستقلال في دمشق (1919) وفي القدس (1932). ساهم في تأسيس مدرسة النجاح بنابلس في العشرينيات، وتولّى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس في الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسيني ضد التقسيم (1937-1939). شارك في قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات في التاريخ الإسلامي والعربي والفلسطيني القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رجيل قائد عروبي. توفي سنة 1984 في دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

شرع دروزة في تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها في أواخر السبعينيات في دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسي الفذّ الحبيب اللّمسّي. وصدرت في بيروت (دار الغرب الإسلامي) سنة 1993 في ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ-1404هـ/1887م-1984م»، وهي تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية في البلاد الشامية في القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلي في هذه المقتطفات التي وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا في اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال

